العنوان:	الأجانب ومسألة تملك العقارات في مغرب ما قبل الاستعمار
المصدر:	مجلة مدارات تاريخية
الناشر:	مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات
المؤلف الرئيسي:	العمراني، عبدالغني
المجلد/العدد:	س2, ع6
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	جوان
الصفحات:	292 - 304
رقم MD:	1057710
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التاريخ العربي، الملكية العقارية، التغلغل الاستعماري، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1057710

الكاتب: د.عبد الغني عمر اني
باحث جامعة الحسن الثاني
المغرب

عنوان المقال: الأجانب ومسألة تملك العقارات في مغرب ما قبل الاستعمار

البريد الالكتروني: Pr.ghaniho@gmail.com

تاريخ الارسال: 2020/04/22 تاريخ القبول: 2020/05/13 تاريخ النشر: 2020/06/30

الأجانب ومسألة تملك العقارات في مغرب ما قبل الاستعمار

Foreigners and the question of real estate ownership in pre-colonial Morocco

الملخص بالعربية:

لم يحظ موضوع العقار بالمغرب خلال القرن التاسع عشر بمثل ما حظيت به حقول تاريخية أخرى من البحث والدراسة سواء من طرف الباحثين المغاربة أو الأجانب، وذلك على الرغم من أهمية هذا الحقل الاقتصادي في الدراسات التاريخية المعاصرة. فقد شكل العقار دائماً إلى جانب مصادر اقتصادية أخرى كالمياه والمواشي محور نزاع محموم بين القبائل المغربية أو بينها وبين الأجانب بصفة عامة، ذلك لأن القاعدة العامة تقوم على أن من يتحكم في هذه المصادر تتحقق له السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما شكل العقار أيضاً لأهميته القصوى إحدى أبرز وسائل التغلغل الاستعماري بالمغرب إبان القرن التاسع عشر، وآلية عكزت عليها فيما بعد السلطات الاستعمارية لإخضاع القبائل السائبة وإجبارها على قبول نظام الحماية قسراً لا طوعاً. تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية هذا الحقل الاقتصادي في السياسة المخزنية ومحاولة المخزن الحثيثة للحفاظ عليه من سيطرة القوى الأوربية التي حرصت طيلة القرن التاسع عشر على امتلاكه بشتى الوسائل والأساليب قبل أن يتأتى لها ذلك تدريجياً منذ توقيع المغرب على اتفاقية 1856م.

الكلمات الدالة: المغرب، العقار، القوى الاستعمارية، المخزن، أوربا، الاقتصاد، الضغوط الأوربية، الامتيازات، اتفاقيات غير متكافئة، القنصل.

Abstract :

The subject of real estate in Morocco, during the nineteenth century, has not been researched sufficiently, neither by Moroccan nor foreign researchers, despite the

importance of this economic field in contemporary historical studies. Real estate has always been formed alongside other economic resources such as water and livestock; thus, it constituted an axis of conflict either between the Moroccan tribes themselves, or between them and foreigners in general. In this sense, as a general rule, whoever controls these resources will achieve economic, social and political control.Besides, and due to its extreme importance, real estate was one of the most prominent means of colonial penetration in Morocco during the period under study, and a mechanism on which the colonial authorities focused later on to subdue the loose tribes and force them to accept the protectorate system, forcibly rather than voluntarily. This study aims to shed light on the importance of this field in the *Makhzen* policy, and its intense attempt to preserve it from the control of the European powers, which were keen, throughout the nineteenth century, to possess it by all means and methods before gradually achieving this since Morocco signed the 1856 agreement.

Keywords: , the Consul, Colonial powers, European pressures , Europe, Morocco, .the Makhzen, Real estate, privileges,unequal treaties

مقدمة:

شهد المغرب خلال القرن التاسع عشر اضطراب الأوضاع الداخلية نتيجة تفاقم الأطماع الأوربية عليه مستهدفةً بالأساس خلخلة البنيات السياسية والاقتصادية والسوسيو-ثقافية للمجتمع المغربي بغرض تطويعه في أفق ضم البلاد إلى المتروبول. ولأجل تحقيق غايتها المنشودة حرصت القوى الأوربية خاصة فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، وبعدها إيطاليا وألمانيا على توظيف عدة أساليب وآليات اختلفت وظيفتها باختلاف وزن وقوة حضور الدولة في المنتظم الدولي على التغلغل داخل المغرب لأجل استغلاله اقتصاديا، وإضعافه سياسيا، وتشتيته ثقافيا، وتفكيكه اجتماعيا، كفرنسا التي سعت منذ احتلال الجزائر عام 1830م إلى التفكير في وسيلة ما تتيح لها السيطرة على المغرب، وهو ما تأتى لها نسبياً سنة 1844م حينما جرَّت البلد إلى حرب خاسرة عام 1844م، وأرغمته بعد ذلك على توقيع عدد من المعاهدات الغير متكافئة (معاهدة طنجة 1844م، معاهدة لالة مغنية 1845م، وتسوية 1863م) منحت للفرنسيين امتيازات

سياسية واقتصادية عديدة في المغرب، وبريطانيا التي عملت في شخص قنصلها العام جون دراموند هاي (John Drummond Hay) [1] على إقناع المغرب بتوقيع اتفاقية 1856م التي أعطت للأجانب وللبريطانيين خصوصاً امتيازات شتى، كالحق في السفر إلى المغرب والاستقرار به، وامتلاك الأراضي والديار وغيرها من الامتيازات الأخرى التي أفقدت المخزن سيادته وهيبته. وبذلك تكون بريطانيا كما فرنسا الدولتان القويتان في أوربا وقتئذ ومن سارى على نهجهما -فيما بعد- قد وطَّدتا نفوذهما في المغرب بشكل كبير. سوف لن نسعى في هذه الدراسة إلى رصد تلك الضغوط المتنوعة التي مورست على المغرب وانعكاساتها الخطيرة على الدولة والمجتمع إبان الفترة المذكورة، وإنما سنركز الحديث في هذا الصدد على مدى إصرار الأوربيين طيلة القرن التاسع عشر على إحكام قبضتهم على إحدى أهم مقومات البلد الاقتصادية وهو «العقار» الذي كان يُعدُّ في نظرهم أساس ثروة البلاد، ومنطلقاً للسيطرة الشاملة على باقي الفروع الاقتصادية الأخرى، وذلك بالاعتماد على بعض وثائق الأرشيف الوطني بلاهاي وعلى بعض المراجع ذات الصلة.

1-امتلاك الأجانب للعقارات وردود الفعل

ظل تملك العقارات في المغرب إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر ممنوعاً على الأجانب بصفة عامة وعلى الأوربيين بوجه خاص إلى أن اغتنمت بريطانيا فرصة توقيع المغرب على اتفاقية 1856م لتحصل منه على حق الرعايا البريطانيين في أن «يسافروا ويستقروا حيث شاؤوا بإيالة سلطان مراكش...وحقهم في امتلاك الأراضي والديار»[2]. وقد أقرَّت هذه الاتفاقية للرعايا البريطانيين الحق في «السكنى والبيع والشراء في جميع مراسي سلطان مراكش دون أمد محدود في كل ناحية من نواحي سلطان مراكش وفي كل محل يستقر فيه غيرهم من الأجناس، فإنهم يستقرون فيه، ولهم الكراء والإجزاء وإعمال الديار والمخازن لسلعهم»[3]، وبذلك تكون بريطانيا قد أباحت لرعاياها حق تملك الأراضي والمنازل بالمغرب على الرغم من معارضة النائب السلطاني محمد الخطيب[4]، الذي اعتبر أن امتلاك الأجانب للأرض أمر لا يمكن الحديث فيه إطلاقاً، لكن رد الفعل القنصل العام البريطياني جون دراموند هاي (John Drummond Hay)

على اعتراضات الخطيب كانت قوية وعنيفة، إذ اعتبر منع الرعايا البريطانيين من حق السفر والإقامة في المغرب رفضاً للمعاهدة المقترحة من أساسها[5]. وهكذا فتحت الاتفاقية المذكورة الباب على مصراعيه للبريطانيين وللأجانب عموماً ولمحميِّهم للسطو على العقارات بشتى الأساليب والوسائل في المراسي والمناطق الداخلية قبل أن تتسع عملياتهم لتشمل المدن والمناطق الداخلية[6].

وحصلت دولة إسبانيا بدورها بمقتضى اتفاقية 30 أكتوبر1861م أي الاتفاقية التي أعقبت حرب تطوان على نفس الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا في الاتفاقية المتقدمة، إذ نصت هذه الاتفاقية على أن لـ«حضرة سلطانة أصبانية أيدها الله أن تأمر بجعل دار دار سكنا رهبان أي قسيسين بمدينة تطوان مثل الموجودة الآن بطنجة... وديارهم ومدارسهم الساكنين فيها يكونوا في غاية الأمان والحماية الخصوصية من جانب حضرة السلطان وولاته»[7].

والامتيازات نفسها تقريباً أقرَّتها الاتفاقية اللاحقة المبرمة بين الدولتين في 20 نونبر من السنة ذاتها والتي نصَّت بدورها على أن «رعية حضرة سلطانة إسبانية لهم أن يسافروا ويستقروا ويسكنوا حيث شاؤوا بإيالة حضرة سلطان مراكشة دون تعرض ولا منع من أحد...إذا اشترى أحد من جنس الإسبنيول دارا أو مخزنا أ أرضا بإيالة سلطان مراكشة وأذن له الولاة في ذلك يتصرف في ملكه كيف شاء بإنواع التصرفات، وكذلك إذا اكترى أحدهم حانوتا أو دارا أو غيرهما إلى أجل فلا يخرج قبل تمام مدته بزيادة عليه أو بغير زيادة حتى يكمل أجله»1[8].

وجاء بعد ذلك مؤتمر مدريد الذي دعا إليه السلطان مولاي الحسن لأجل وضع حد للحمايات القنصلية أو على الأقل للتخفيف من وطأتها ليُشرعن للأجانب ولمحميِّهم من المغاربة الحق في تملك العقارات ويُوسع من دائرة الدول المستفيدة من هذا الامتياز الحيوي الذي يعد صراحة أحد ركائز التغلغل الأجنبي بالمغرب خاصة في ظل انعدام نظام التحفيظ العقاري الذي لم يخرج إلى حيز الوجود إلاَّ في بداية القرن العشرين[9]، إذ نص هذا المؤتمر على أن «حقوق

الأملاك العقارية لرعية الأجناس بالمغرب معروف وشراء هذه الأملاك يكون بتقديم إذن الدولة المراكشية، ورسوم هذه الأملاك تكون مكتوبة بقوانين مقررة في شريعة البلد....، ورعية الأجناس والمحميون الذين لهم الملكية في الأرضين أو يكونونون اكتروها والسماسرة الذين تكون عندهم الفلاحة يدفعون الزكاة والأعشار»[10].

هكذا إذن شرعنت بنود الاتفاقيات السالفة حق وحرية امتلاك الأوربيين للعقارات لتنطلق سلسلة من عمليات السيطرة على أجود الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في أحواز المدن الساحلية التي شهدت فيها الملكية العقارية امتداداً كبيراً على الرغم من احتجاجات المخزن، ففي أحواز أسفي مثلاً تجاوزت مساحة الضيعات الأوربية في نهاية عهد مولاي الحسن ثلاثمائة هكتار، وفي حدود سنوات 1892-1894م قدِّرت الاستثمارات الأجنبية الموظَّفة في البلاد من طرف الشركات الأجنبية بـ35 إلى 40 فرنك ذهبي نصفها في الملكيات العقارية[11].

وعلى أية حال، فقد ظل المخزن إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر متشبثاً بفكرة إبعاد الأجانب والأوربيين على وجه الخصوص عن امتلاك وتملك العقارات بالمغرب، وذلك على الرغم من المحاولات المتكررة لهؤلاء للظفر بهذا الامتياز الهام، إيماناً منه بأن فتح هذا الباب على مصراعيه في وجههم قد يشكل خطراً على سيادة البلاد وهيبتها مستقبلاً، غير أن إصرارهم الشديد على كسب هذا الامتياز بالذات سرعان ما تأتى لهم إلى جانب امتيازات أخرى أكثر خطورة خصوصاً بعد أن دبَّ الضعف في دواليب الجيش والسياسية والاقتصاد المغربي منذ وقعة إيسلي عام 1845م التي كشفت الحجاب عن مغرب خائر القوة والإرادة.

2- الدبلوماسيون وشروط امتلاك العقارات

تجدر الإشارة أن نسجل في هذا الصدد أن المنع المخزني لم يكن سارياً على جميع الأفراد الأجانب، وإنما كان مقصوراً على التُجَّار ورجال الأعمال والمهاجرين والرَّحالة وشُذَّاذي الآفاق، بينما استُثني منهم ممثلي الهيئة الدبلوماسية سواء تلك التي هي في طنجة أم في غيرها من المدن المغربية.

وهكذا تفيدنا وثائق الأرشيف الوطني بلاهاي بمعلومات قيمة عن وجود حالات امتلك فيها الدبلوماسيون الأجانب لعقارات إما في شكل دور أو على شكل أراضي أو «عرصات» قبل سنة

1856م. سوف لن نقوم بعملية لجرد دقيق لجميع الدبلوماسيين الأجانب الذين استفادوا من العقارات المغربية، وإنما سنقتصر في هذا الصدد على ذكر حالات معدودة ممن ترددت أسماءهم كثيراً في الوثائق الهولندية، ويتعلق الأمر هنا بثلاث قضايا تتعلق الأولى بالقنصل الهولندي كارلوس نيسن[12] (Carlos Neissen)، والثانية بنائبه أبراهام بن دلاك[13]، والثالثة تتصل بالقنصل الدانماركي يوهان أرناط كريسطرسن (Johan Arnat Kristerson).

نطَّلع على قضية القنصل الهولندي كارلوس نيسن من خلال وثيقة خاصة مؤرخة في أواخر ذي الحجة 1234هـ/1818م، يشهد فيها على أنفسهم الذِّمِّي يعقوب سرفات وزوجته زهراء بنت سمويل مسيح والذِّمِّية سمحة زوجة ميمون بن عمُّور جَدَّة الصبية المحجورة بنت شمعون، بمنح القنصل العام الهولندي كارلوس نيسن (Carlos Neissen) منزلاً بمدينة طنجة «بحومة فرَّان الزغمورة ... يتقضَّى فيها مآربه وحوائجه التي يحتاج لها في الدار المذكورة إلى أن يريد ردَّها لهم»[14]، وهكذا يكون القنصل الهولندي المتقدم قد تملك عقاراً بمدينة طنجة مُنح له من طرف عائلة ذِّمية لغرض غير معروف قد يكون ربما تزلُّفاً لأجل قضاء مآربهم التجارية، أو لنيل رضى شخص ذو سلطة عالية، أو من أجل الدفاع عنهم كأقلية غير مرغوب فيها، أو بحكم الانتماء المشترك.

وفي وثيقة عدلية آخرى مؤرخة في17 رمضان 1240هـ/1824م، نجد فيها بأن السيد عبد القادر بن الجيلالي العبدي رزاقي قد «أَكْرَى الذمي إبراهيم بن حيِّم بن دلاك نائباً عن الرومي كَرْلُ نِيسِنْ[15] قونصو الفلمينگ جميع عرصته الكائنة خارج باب الفحص من ثغر طنجة...، لمدة خمس سنين من تاريخه بوجيبة قدرها في كل سنة اثنا عشر مثقالاً، مجموع المال ستون مثقالاً، يؤدِّيه له لمضي شهر واحدٍ من تاريخه»[16].

هكذا يمكن القول، أن دبلوماسياً هولندياً آخر يكون قد تملك عقاراً فلاحياً على شكل «عرصة»، اكتراها من السيد عبد القادر بن الجيلالي بوجيبة معلومة ولمدة زمنية محددة. ولئن

كانت صيغة تملكه مختلفة عن نظيرتها الأولى، فإن التقاطع بين القضيتين واضح للعيان، وهو أن كلا الرجلين ينتميان إلى المؤسسة الدبلوماسية، وأن تملكهما للعقار كان مسألة حتمية لم يكن في مقدرة المخزن تجنبها، وهو الذي أقرَّ في اتفاقياته مع هولندا باحترام ممثليها بالمغرب وتوفير لهم السكن وأسباب الراحة والأمان.

أما قضية القنصل الدانماركي أرناط كريسطرسن Johan Arnat Kristerson فإنها لا تختلف عن القضيتين السالفتين، ذلك أن السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام كان قد أصدر في 13 شعبان 1248هـ/1832م ظهيراً يمنح بمقتصاه هذا القنصل «عرصة»، بمدينة طنجة كتعبير عن أوصر الصداقة والمحبة التي تجمع بين المغرب والدانمارك[17].

ولم تمض سوى ثلاثة أيام على تاريخ صدور هذا الظهير، حتى وجَّه السلطان ذاته رسالة إلى القنصل الدانماركي المتقدم، يُجدد فيها إنعامه عليه بـ«العرصة» المذكورة، معبراً له في ذات الوقت عن المكانة المتميزة التي يحظى بها عنده بني جلدته، والمحبة التي تكنُّها دولته لشخصه قديماً وحديثاً وذلك بقوله: «وفي شأن العرصة التي كانت بيد القونصو المتوقَّى، فقد أنعمنا عليك بذلك كله، وها أَمْرُنَا بذلك يُوافيك، وجنسكم عندنا أخصُّ الأجناس، ونعلم محبتكم في عليِّ جنابنا حديثاً وقديماً»[18].

خاتمة

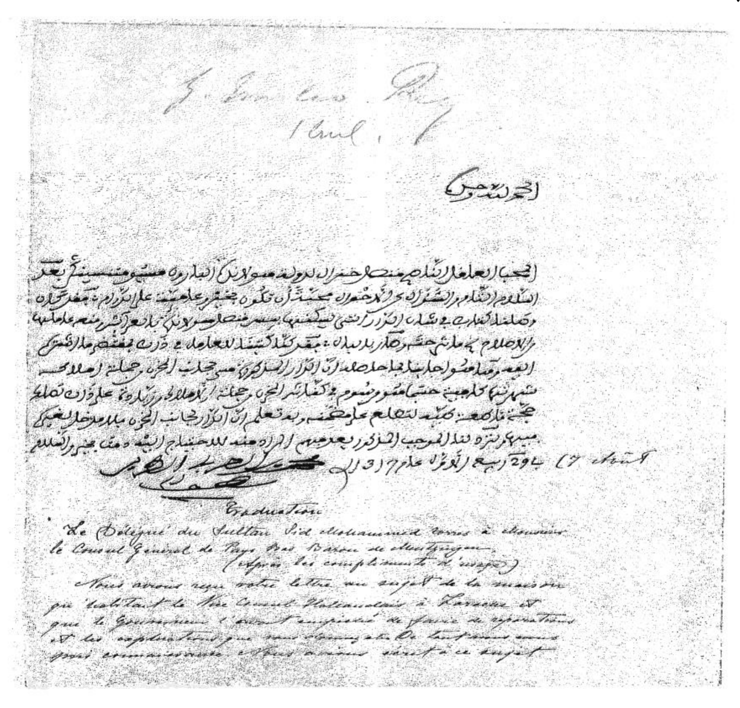
نستخلص مما تقدم، أن المخزن المغربي ظل حريصاً على منع تملك الأجانب للعقارات بالمغرب إلى حدود النصف الأول من القرن التاسع عشر، وعياً منه بأن هذا الإجراء سيشكل على المدى البعيد خطراً على سيادة البلاد واستقلالها، لذلك سعى بشتى الأساليب والوسائل إلى إبعادهم عن هذا القطاع الاقتصادي الحيوي الذي يشكل بحق الأساس التي تقوم عليه البلاد، وتنبهاً منه أيضاً بأن سيطرة الأجانب على هذا القطاع معناه السيطرة التامة على باقي القطاعات الأخرى، بيد أنه سمح لممثلي المؤسسة الدبلوماسية بتملكه على اعتبار أن مهمتهم كانت محدودة زمنياً ومحددة مكانياً تفرض عليهم الاستقرار نسبياً، بشرط أن يردُّوا العقار كيفما كان لمالكه أو للمخزن بمجرد ما أن تنتهي مهمتهم، وبأن لا يدخلوا عليه أية إصلاحات لئلا يزعموا مع مرور الوقت أنه قد صار ملكاً لهم مثلما حدث مع النائب عن قنصل دولة هولندا

بالعرائش أندري گوانينو (A. Guagnino) سنة 1899م حينما اشتكى من عامل المدينة الذي منعه من إصلاح منزله بدعوى أنه في ملكية المخزن حسبما يبدو من رسالة بعث بها القنصل العام لدولة هولندة بطنجة البارون فريدريش فون منتسينگن(Friedrich von Mentzingen) [19] إلى النائب السلطاني محمد بن العربي الطُّرِّيس[20] في سنة 1899م يُخبره فيه بأن: «بِيصْ قُنْصُ وُلآنْدَى ساكنٌ بدارٍ منذ مدة سابقة...، تُعرف عموماً كونها لجانب دولة هولندى، فهذه مدة من أيام كان بيس قنصو كوانينو كلف بعض الصناع بإصلاح تلك الدار، (لكن) عامل العرائش جعل بالسجن هؤلاء المساكين، ويستعذر من ذلك العمل الغاصب بأن الدار لجانب المخزن....بعد هذا وجه أناس بأمره، ونزلوا الرياض البيص قنصو، وقطعوا أشجار هناك ونهبوا عدداً من اللوح»[21].

ولم يلبث أن وجَّه محمد بن العربي الطُّرِّيس رسالة جوابية إلى القنصل المتقدم بتاريخ 29 ربيع الأول 1317هـ/1899م يُعلمه فيها باستلام شكايته المذكورة، وأنه ولأجل التحقق مما يدعيه نائبه، وجَّه رسالة عاجلة إلى عامل العرائش لاستجلاء حقيقة هذه القضية، فرد عليه هذا الأخير بكون الدار المعنية تعد من جملة أملاك المخزن المغربي، فلا يحق للنائب المذكور أو لغيره إدخال أي إصلاح فيها، وليؤكد له صدق كلامه أرفق رسالته الجوابية بـ«حجة ساطعة -يقول محمد العربي الطريس- لتطلع على مضمنه، وبه تَعْلَم أن الدار لجانب المخزن، فلا مدخل لغيره فيها، وتردّ لنا المُوجب المذكور بعد فهم المراد منه للاحتياج إليه، دمتَ بخير، والسلام»[22]. بيد أن الأمر سرعان ما تبدل مع تبدل أحوال البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأضحى للأجانب عقارات شاسعة اتخذتها دولهم خاصة فرنسا وإسبانيا وسيلة لتطويع المخزن وإرغامه على الاعتراف بالأمر الواقع.

الملحق رقم 1:

رسالة النائب السلطاني محمد بن العربي الطُّرِّيس إلى الوزير المفوَّض لدولة ألمانيا والقنصل العام لدولة هولندة بطنجة البارون فريدريش فون منتسينگن، بتاريخ 29 ربيع الأول 1317هـ/1899م. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 2.05.15.15، قنصلية طنجة 1830-1907.



الحمد لله وحده

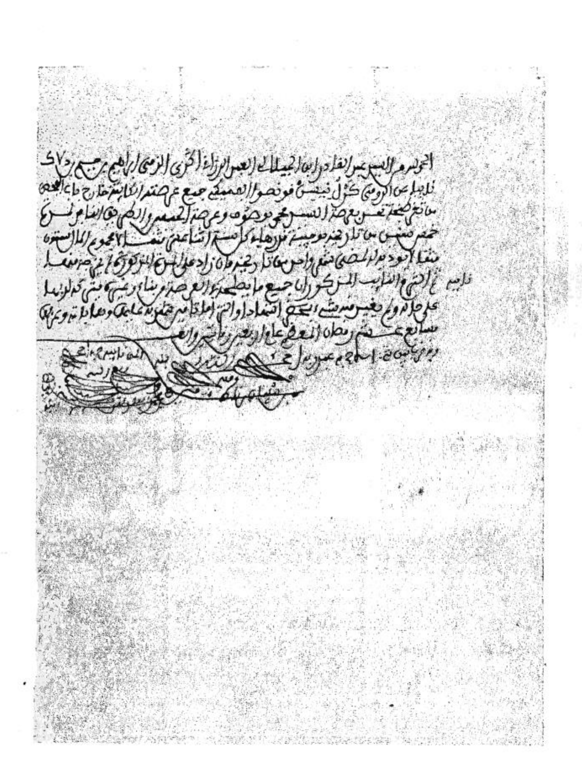
بـ29 ربيع الأول عام 1317

Traduction

Le Délégué du Sultan Sid Mohammed Torres à Monsieur le Consul Général de Pays Bas Baron de Mentzingen.
(Après les compliments d'usage)
Nous avons reçu votre lettre au sujet de la maison qu'habitait le Vice Consul Hollandais à Larache et que le Gouvernement l'avait empêché de faire des réparations et les explications que vous y avez ajoutées. De tout nous avons pris connaissance. Nous avons écrit à ce sujet

الملحق رقم 2:

عقد كراء أرض بطنجة لفائدة نائب القنصل الهولندي أبراهام بن دلاك، 17 رمضان 1240هـ/1824م. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 2.05.22، قنصلية طنجة 1830-1907.



الهوامش:

(1) : ينحدر من الأرستقراطية السكوتلندية، وكانت ولادته في مدينة فلانسيين (Valencienne) الفرنسية في فاتح يونيو سنة 1818م، التحق بمدينة طنجة سنة 1832م وعمره لا يتجاوز الخامسة عشرة ، فوجه اهتماماته هناك لتعلم اللغة العربية وأصبح قادرا على الكتابة بها، وعلى ترجمة بعض نصوصها إلى الإنجليزية وكان بذلك قد وضع البنات الأولى لتهيئ نفسه للعمل الدبلوماسي في البلدان الإسلامية، تقلد منصب مساعد القنصل العام البريطاني هودجس (Hodges) بالإسكندرية قبل أن يتجه إلى العمل في خدمة اللورد بونسونبي (Ponsonby) بالقسطنطنية، ومنها إلى المغرب حين تم تعيينه قنصلا عاما لبريطانيا بعد وفاة والده إدوارد سنة

1845م، وكانت بذلك البداية لمرحلة طويلة قضاها جون دراموند هاي في المغرب لم تعرف نهايتها إلا في سنة 1886م. انظر: خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. الثانية 1997، ص ص. 52 -54؛

انظر أيضاً:

Jean-Louis Miége, *Jean-Louis Miége, Le Maroc et L'Europe 1822-1906*, Editions La Porte, Tome II,Rabat, 1962, P P.271-277.

(2) : انظر: خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع .....، م.س، ص.101.

(3): انظر: بنود هذه الاتفاقية في كتاب: نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية ودول أجنبية، تقديم وتحقيق وتعليق عبد اللطيف الشاذلي، ج 2، المطبعة الملكية، الرباط، 2007، ص ص.422-423.

(4) : محمد بن عبد الله الخطيب، ينحدر من أسرة تطوانية مرموقة ونشيطة، كان أحد تجار المغاربة الأغنياء، عاش بجبل طارق للتجارة فيها مدة 17 سنة، وأقام طويلا بمدينة مرسيليا ثم بمدينة جنوة حيث تعلم اللغة الإيطالية، عُين أولا أمينا بدوانة طنجة، وفي ماي 1851م أصبح باشا المدينة ثم نائبا سلطانياً بعد وفاة بوسلهام بن علي، بقي في منصبه حتى عزل سنة 1862م بطلب من إسبانيا، رحل بعدها إلى تطوان حيث قضى بقية عمره في العبادة حتى توفي في 24 شوال 1288هـ/6 يناير 1872م. مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863-1894م، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ج1. ص ص. 391-392؛ مصطفى الشابي، مادة «الخطيب مَحمد بن عبد الله»، في معلمة المغرب، ج11، نشر مطابع سلا، 2000، ص ص. 3779 -3780.

(5): امحمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله، منشورات عكاظ، الرباط، ط. الثالثة 1988، ص ص.101-102.

(6): محمد كنبيب، المحميون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2011، ص.140؛ الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880-1915م، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط. الأولى 2011، ص.184.

(7): انظر الفصل السادس من هذه الاتفاقية في كتاب: نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية ودول أجنبية اتفاقية ...،م.س، ص.480.

(8): المرجع نفسه، ص ص. 489-490.

(9): مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863-1894م....،م.س، ص.334.

(10): نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية ودول أجنبية اتفاقية...، م.س، ج 3، ص ص.28-29.

(11): محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط. الأولى 1992، ص.156.

(12): هو القنصل العالم لدولة هولندة بالمغرب خلال فترة السلطان مولاي سليمان وردحاً من عهد السلطان مولاي عبد الرحمن، وكان له يد بيضاء في تصفية عدد من القضايا الشائكة التي طفت على الساحة السياسية المغربية الهولندية أبرزها قضية هجوم البحرية المغربية على المراكب الهولندية سنة 1817م وما ترتب عنه من

خسائر مادية وبشرية جسيمة. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 2.05.22، قنصلية طنجة 1815-1830، رقم 7.

(13): هو ابن أسرة يهودية وفدت من هولندة إلى المغرب واستقرت بمدينة طنجة خلال القرن السابع عشر، وكانت أسرته من رعايا هولندة خلال هذه الفترة، ولد سنة 1755م وتوفي عام 1846م اشتغل مترجماً بالقنصلية الهولندية في طنجة لمدة تقرب عن أربعين سنة خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ما مكنه من الاطلاع على مراسلات الدبلوماسيين الأجانب وأنشطتهم، ووقف على كل الأحداث التي تتمحور حول العلاقات المغربية الأوربية. للاطلاع أكثر حول هذا الموضوع انظر:

Abraham Bendelac, *Chronique de Tanger, 1820-1830, journal de Bendelac,* Rédacteur Jean Louis Miège, Editions La Porte, Rabat, 1995.

(14): انظر نص هذه الشهادة بالأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 2.05.22، قنصلية طنجة 1815-1830م، رقم 40.

(15): يقصد القنصل الهولندي العام بطنجية كارلوس نيسن (Carlos Neissen) .

(16) : انظر نص هذه الشهادة بالأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 2.05.22، قنصلية طنجة 1815-1830، رقم 6.

(17): الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 2.05.15.15، قنصلية طنجة 1830-1907، رقم 30.

(18) : من رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى قنصل الدنمارك بطنجة يُوهَان أرناط كريسطرسن، بتاريخ 17 شعبان 1248هـ/1832م. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 2.05.15.15، قنصلية طنجة 1830-1907، رقم 30.

(19): هو الوزير المفوَّض لدولة ألمانيا والقنصل العام لدولة هولندا بطنجة الألماني فريدريش فون منتسينگن Friedrich von Mentzingen، تقلد مهمته بطنجة ما بين سنتي 1899-1904م.

(20): من مواليد تطوان سنة 1242هـ/1825م، أخذ قسطاً من العلوم الدينية بمسقط رأسه، ثم ارتحل إلى الصويرة حيث كان والده مقيما فأخذ من علمائها علوماً مختلفة، اشتغل أمينا بوادي مرتيل بادئ الأمر، ثم عين أميناً للمستفاد بالدار البيضاء سنة 1875م إلى أن أُعفي سنة 1878م، ثم كلَّفه السلطان بباشوية مدينة الدار البيضاء، وظل في هذه المهمة إلى سنة إعفاءه منها 1882م، ثم التحق بمدينة طنجة وصار ينوب عن محمد بركَاش أثناء غيبته. وقد كان كثير التبرم من العمل المخزني ولعل هذه هو السبب في عدم تعيينه خلفا لمحمد بركَاش، كما كان قليل الخبرة بالشؤون الدبلوماسية ونفسيات الأجانب وخفايا التجارة، توفي ليلة 16 شعبان 1326هـ/12 شتنبر 1908م بمدينة طنجة. مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية....، م.س، ج1، ص ص. 399-405؛ محمد بن عزوز حكيم، مادة «الطريس محمد بن العربي»، في معلمة المغرب، ج17، نشر مطابع سلا، 2003، ص. 5736-5737.

(21): من رسالة الوزير المفوَّض لدولة ألمانيا والقنصل العام لدولة هولندة بطنجة البارون فريدريش فون منتسينگن إلى النائب السلطاني محمد بن العربي الطُّرِّيس، بتاريخ 30 يوليوز 1899م. الأرشيف الوطني

بلاهاي، سلسلة 2.05.15.15، قنصلية طنجة 1830-1907، رقم 61. انظر أيضاً إلى الرسالة نفسها في المكتبة العامة والمحفوظات، محفظة رقم 61، ر. و. 95.

(22): من رسالة النائب السلطاني محمد بن العربي الطُّرِّيس إلى الوزير المفوَّض لدولة ألمانيا والقنصل العام لدولة هولندة بطنجة البارون فريدريش فون منتسينگن، بتاريخ 29 ربيع الأول 1317هـ/1899م. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 2.05.15.15، قنصلية طنجة 1830-1907، رقم 61.